14.6 مليون دينار المعدل اليومي لقيمة التداول

«الشال»: سيولة العقار في الكويت خلال الربع الأول ارتفعت

توزيع قيمة الصفقات

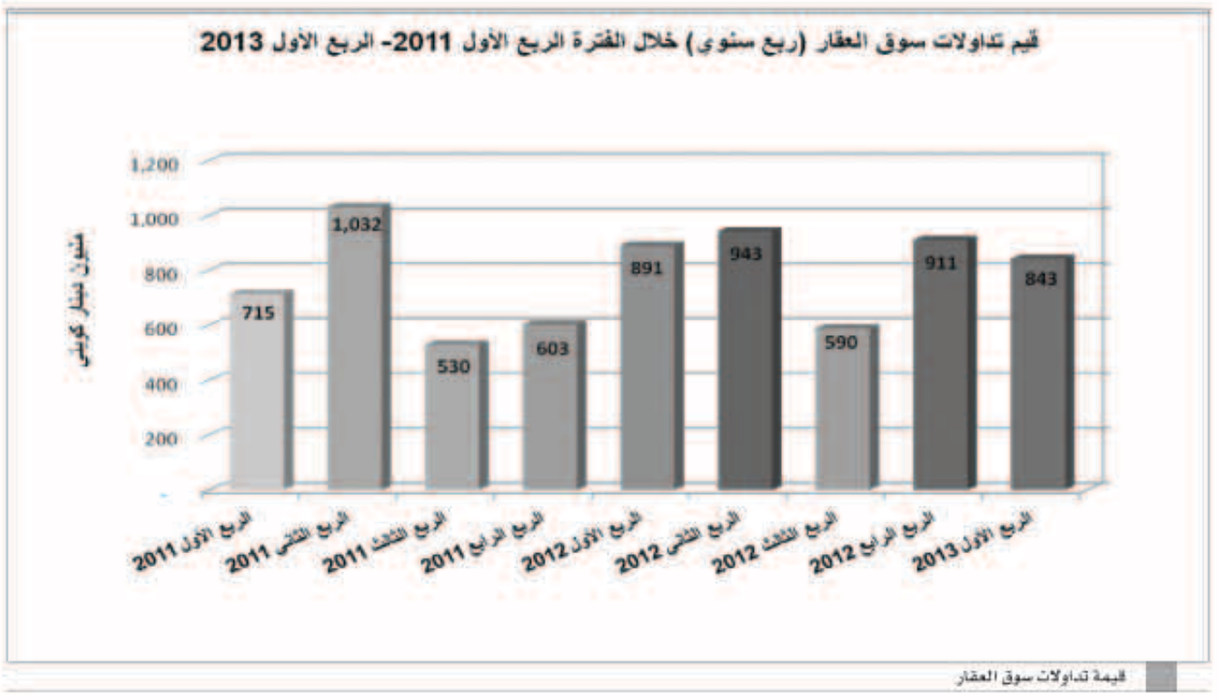

قيمة تداولات سوق العقار

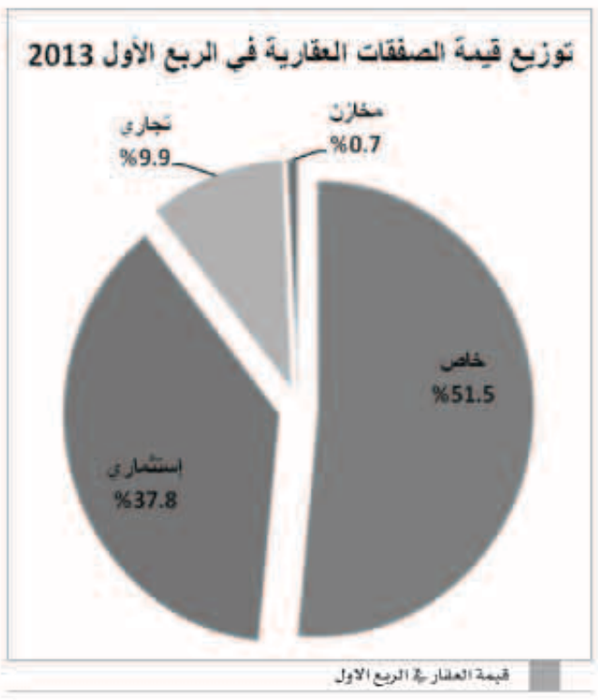

قيمة العقار في الربع الاول

تطرق تقرير الشال إلى سوق العقار المحلي في الربع الأول 2013 وقال ان آخر البيانات التي وفرتها وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق-، لغاية نهاية الربع الأول من عام 2013، تشير إلى انخفاض في سيولة السوق العقاري، مقارنة بمستوى مثيله المسجل في الربع الأول من العام الفائت.

فقد بلغت جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات، للربع الأول، نحو 842.6 مليون دينار، منها نحو 771.5 مليون دينار عقوداً، ونحو 71.1 مليون دينار وكالات، منخفضة بما نسبته 5.4- في المئة، عن مثيلتها، في الربع الأول من العام الفائت، والبالغة نحو 891.1 مليون دينار.

وقد انخفض نصيب السكن الخاص -عقوداً ووكالات-، من الإجمالي، إلى نحو 51.5 في المئة، مقابل 56.6 في المئة في الربع الأول من العام الفائت، بينما ارتفع نصيب النشاط الاستثماري إلى نحو 37.8 في المئة، مقابل 36.6 في المئة للربع الأول 2012. أما التجاري فقد بلغ نصيبه نحو 9.9 في المئة، مقابل 5.3 في المئة للربع الأول 2012، وأخيراً، بلغ نصيب المخازن نحو 0.7 في المئة مقابل 1.5 في المئة للربع الأول 2012.

وانخفضت قيمة بيوعات نشاط السكن الخاص والنشاط الاستثماري والمخازن، خلال الربع الأول من العام الحالي، بنحو 13.9- في المئة، و2.4- في المئة، و53.4- في المئة، على التوالي، بينما ارتفعت قيمتها في النشاط التجاري بنحو 77.8 في المئة مقارنة بما كانت عليه في الربع الأول من العام الفائت.

ومضى: وعند مقارنة سيولة شهر مارس 2013 بسيولة شهر فبراير 2013، نجد انها ارتفعت، فقد بلغت قيمة تداولات شهر مارس نحو 307.5 ملايين دينار، بمعدل يومي لقيمة التداول قاربت 14.6 مليون دينار، ونحو 456.9 الف دينار كمعدل للصفقة الواحدة، مقابل 232.4 مليون دينار لشهر فبراير، وبمعدل يومي لقيمة التداول قاربت 11.6 مليون دينار، وبنحو 409.9 آلاف دينار، كمعدل للصفقة الواحدة لشهر فبراير.

ومضى: وعند مقارنة بيوعات الربع الأول من العام الحالي بمثيلتها، للربع الرابع من العام الفائت «2012»، فإننا نلاحظ انخفاضاً في السيولة بما نسبته 7.5- في المئة، إذ بلغت بيوعات الربع الرابع من العام الفائت نحو 911 مليون دينار.

ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة -ثلاثة أرباع أخرى- عند المستوى ذاته، فسوف تصل قيمة تداولات السوق -عقوداً ووكالات- إلى 3.4 مليارات دينار، تقريباً، أي أعلى بما قيمته 36 مليون دينار، ونسبته 1.1 في المئة، عن مستوى عام 2012، ما قد يعني استمرار ارتفاع سيولة سوق العقار المحلي، بعد التراجع الذي شهده هذا السوق، خلال عامي 2009 و2010.

ولكن من الواضح تباطؤ وتيرة الارتفاع، وذلك يمكن أن يعزى، في جزء منه، إلى الارتفاع الكبير في أسعار أراضي السكن الخاص ووحدات النشاط الاستثماري، وفي جزء آخر منه إلى توجيه السيولة إلى قناة ثانية مثل سوق الأسهم الذي ارتفعت سيولته بنحو 47 في المئة، في الربع الأول من العام الجاري.

182 شركة من أصل 196 قدمت بياناتها المالية

1297.6 مليون دينار أرباح الشركات المدرجة بالبورصة

نسب أرباح آخر 12 شهر

أشارت «الشال» إلى أرباح الشركات المدرجة 2012 فقال ان 182 شركة من أصل 196 شركة مدرجة في البورصة المحلية، حاليا قدمت، بياناتها المالية عن عام 2012 قبل انتهاء المهلة القانونية «نهاية شهر مارس 2013» مع وجود 14 شركة موقوفة عن التداول بسبب عدم تقديم بياناتها المالية، أو بسبب تجاوز خسائرها المرحلة 75 في المئة فاكثر، من رأسمالها، أو لعدم عقد جمعياتها العمومية خلال المهلة المحددة.

وكان معدل أداء الـ 182 شركة لعام 2012 أعلى من معدل أداء الشركات، نفسها، خلال عام 2011، إذ بلغت نسبة الارتفاع في أرباحها نحو 14.6 في المئة، وبلغت جملة صافي أرباح هذه الشركات «182 شركة»، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، نحو 1297.6 مليون دينار، مقابل 1132.6 مليون دينار في عام 2011، أي بارتفاع بلغ 165 مليون دينار، وسجلت نحو 126 شركة زيادة في صافي أرباحها، فيما سجلت 56 شركة تراجعا في صافي أرباحها. ومن أصل 182 شركة سجلت 50 شركة خسائر مطلقة، بينما سجلت 74 شركة خسائر خلال عام 2011.

وارتفعت مؤشرات الربحية، لدى هذه الشركات، مثل مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين «ROE» الذي بلغ نحو 5.4 في المئة مقابل 4.5 في المئة في عام 2011، ومؤشر العائد على الأصول «ROA» الذي بلغ نحو 1.3 في المئة مقابل 1.2 في المئة في عام 2011.

وتحسن معدل مؤشر مضاعف السعر إلى ربحية السهم «P/E» بتراجعه إلى 21.5 ضعفاً، من مستوى 24.6 ضعفاً، في نهاية 2011، بفضل الارتفاع في الأرباح بنسبة أكبر من ارتفاع مستوى أسعار الأسهم. ويظهر الرسم البياني رقم «1» مؤشر «P/E» لمختلف القطاعات ولإجمالي السوق، باستخدام أسعار إقفال 17/04/2013 وأرباح آخر 12 شهراً المتوفرة، وقد بلغ نحو 22.5 ضعفاً لكل سوق. ومن جهة أخرى، أعلنت 89 شركة من أصل 196 شركة، عن رغبتها بتوزيع أرباح أو ما يعادل 45.4 في المئة من جملة الشركات المدرجة، في نهاية العام، بينما أعلنت 93 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح. وضمن الشركات، التي أعلنت نوايا توزيع الأرباح، 11 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية، فقط، و58 شركة أعلنت عن توزيع أسهم منحة، فقط، و20 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة.

رغم إقراره بتحسن المؤشرات قليلاً

صندوق النقد هبط بتوقعاته لأداء الاقتصاد العالمي

تحدث «الشال» عن أداء الاقتصاد العالمي فقال ان صندوق النقد الدولي هبط بتوقعاته لأداء الاقتصاد العالمي، في تقريره الصادر في 16 إبريل 2013، إلى الأدنى، قليلاً، عن توقعات تقرير يناير 2013، رغم إقراره بتحسن المؤشرات، معظمها.

ففي الربع الرابع من العام الفائت بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو 2.7 في المئة، قياساً بالربع الرابع من عام 2011، بدعم من الاقتصادات الناشئة، ومفاجأة ارتفاع معدلات النمو للاقتصاد الأمريكي أعلى من المتوقع واستقرار المعاملات المالية وانخفاض الهامش على السندات السيادية، في منطقة اليورو، وارتفاع أسعار الأصول الخطرة، وتحديداً الأسهم، وظلت تدفقات الأموال إلى الاقتصادات الناشئة قوية.

وشهد تقرير أبريل هبوطاً في توقعات النمو لعام 2013 بنحو 0.2- نقطة مئوية، ليصبح توقع معدل النمو للاقتصاد العالمي لعام 2013 نحو 3.3 في المئة بعد أن كان 3.5 في المئة في تقرير يناير الفائت، مقارنة بمعدل نمو بحدود 3.2 في المئة لعام 2012 و4 في المئة لعام 2011، بينما ثبتت توقعات النمو لعام 2014 عند نحو 4 في المئة.

وفي التفاصيل، يتوقع التقرير للاقتصادات المتقدمة أن تنمو بمعدل 1.2 في المئة في عام 2013، وهو مساوٍ لمعدل 2012، ويرتفع إلى معدل 2.2 في المئة في عام 2014. ويبرز هنا الارتفاع الذي شهدته توقعات النمو للاقتصاد الياباني، حيث ارتفع المعدل بنحو 0.4 و0.7 نقطة مئوية لعامي 2013 و2014، على التوالي، مقارنة بتقرير يناير، وهو أعلى ارتفاع في التوقعات في تقرير أبريل، ومصدره السياسة النقدية التوسعية التي أعلنها البنك المركزي الياباني، ليبلغ النمو المتوقع للاقتصاد الياباني نحو 1.6 في المئة لعام 2013، و1.4 في المئة لعام 2014.

كما يتوقع التقرير للثلاثة اقتصادات رئيسة، في منطقة اليورو، أن تحقق نمواً سالباً في عام 2013، أي فرنسا وبحدود 0.1- في المئة، ثم إيطاليا بحدود 1.5- في المئة، ثم إسبانيا بحدود 1.6- في المئة، والاقتصادان الإيطالي والإسباني، نفسهما، اللذان حققا نمواً سالباً في عام 2012، ويتوقع أن يستمر النمو السالب في منطقة اليورو ككل بنحو 0.3- في المئة لعام 2013، مقارنة بنحو 0.6- في المئة لعام 2012 ونحو 1.4 في المئة لعام 2011.

ويتوقع لثاني أكبر اقتصادات العالم، أو الصين، أن تعود إلى معدلات نمو مرتفع، وإن أدنى من معدل العقدين الفائتين، فيقدر معدل نموها لعام 2013 بنحو 8 في المئة، علماً بأن نمو الربع الأول من عام 2013 للاقتصاد الصيني بلغ نحو 7.7 في المئة، وتوقعاته هي الأدنى ضمن المعدلات السنوية المحققة، فعلياً، منذ عام 1999، ومتوقع أن يرتفع إلى معدل 8.2 في المئة في عام 2014، ارتفاعاً من معدل نمو بنحو 7.8 في المئة في عام 2012.

ويتوقع، أيضاً، تحسن أداء الاقتصاد الهندي من مستوى نمو بحدود 4 في المئة في عام 2012، وهو مستوى متدن، إذا قورن بمعدل نمو عام 2011 البالغ 7.7 في المئة، ليبلغ نحو 5.7 في المئة في عام 2013، ويرتفع إلى 6.2 في المئة في عام 2014.

بينما يحقق شركاء الصين والهند في دول البريكس «BRICS» نمواً عند حدود معدلات النمو المتوسط، 3.4 في المئة و3.8 في المئة لروسيا و3 في المئة و4 في المئة للبرازيل و2.8 في المئة و3.3 في المئة لجنوب أفريقيا، في سنتي 2013 و2014، على التوالي.

ونظراً لتوقعات الصندوق بضعف سوق النفط العالمي، يخفض توقعات النمو لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 4.8 في المئة، في عام 2012، إلى 3.1 في المئة و3.7 في المئة، في عامي 2013 و2014، على التوالي.

على صعيد السياسات الاقتصادية تبرز دعوة صندوق النقد الدولي لتبني نوع من الضوابط على حركة رأس المال، في حال هددت هذه الحركة استقرار الدول، فيما قد يكون بتأثير من الأزمة القبرصية، التي فرضت خلالها قبرص قيوداً على حركة الأموال، داخل الدولة وإلى خارجها، لدعم استقرار نظامها المصرفي، وربما، أيضاً، بتأثير من الفائض المستمر في الحساب الجاري الألماني الذي يقوض تنافسية باقي الاقتصادات الأوروبية، والمأزومة منها، تحديداً.

والتحدي القادم هو نجاح دول النفط في إدارة شؤونها المالية مع توقعات ضعف سوق النفط، ومع التهديد الجديد الذي تمثله إمدادات الغاز، والنفط الصخري، لاحقاً، ومن يقرأ مقترحات التوزيع والاقتسام في الكويت يعرف أن الإدارة العامة في عالم غير عالمنا.

تحسن أداء الاقتصاد الهندي يبلغ 5.7 في المئة خلال 2013

شعار صندوق النقد

المصروفات للسنة المالية الحالية قدرت بـ 21.2 ملياراً

فائض الموازنة يتراوح بين 12 و14 مليار دينار

27 مليار دينار الإيرادات الفعلية للنفط حتى مارس 2013

وقال تقرير الشال ان وزارة المالية أشارت في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر فبراير 2013، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 28/02/2013 أي أحد عشر شهرا من السنة المالية الحالية 2012/2013، بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 29.3627 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 110.8 في المئة عن جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13.9324 مليار دينار، وإن كانت المقارنة بلا معنى حقيقي، وبارتفاع نسبته 9.2 في المئة، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2011/2012، والبالغة نحو 26.8929 مليار دينار. وفي التفاصيل، تقدر النشرة الإيرادات النفطية الفعلية، حتى 28/02/2013، بنحو 27.7827 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 117.6 في المئة عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 12.7682 مليار دينار، وبما نسبته 94.6 في المئة من جملة الإيرادات المحصلة، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الأسعار، وبلوغ معدل الإنتاج النفطي نحو 2.8 مليون برميل يومياً.

وعليه، فإن ما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال أحد عشر شهرا من السنة المالية الحالية، كان أعلى بنحو 2.3043 مليار دينار، أي بما نسبته 9 في المئة، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة.

وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.580 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 143.6364 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.1642 مليار دينار، أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 560 مليون دينار، عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى هذه الإيرادات للشهر الأخير من السنة المالية بالمعدل الشهري المذكور، نفسه.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 21.240 مليار دينار، وصرف، فعليا -طبقا للنشرة-، حتى 28/02/2013، نحو 10.5954 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 963.222 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما إن الإنفاق، في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها.

ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية الأحد عشر شهراً من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 18.7673 مليار دينار، إلا أننا نرغب في نشره، من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور الإحدى عشرة، سيكون أقل من الرقم المنشور، مع صدور الحساب الختامي، ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدرة، ولازلنا نقدره ما بين 12-14 مليار دينار.

افتتاح أعمال منتدى الرؤية الاقتصادي بسلطنة عمان

مسقط - «كونا»: بدأت أمس أعمال «منتدى الرؤية الاقتصادي 2013» في نسخته الثانية والذي جاء تحت عنوان «الاستثمار في سلطنة عمان... الفرص والتحديات» وتنظمه جريدة الرؤية ويستمر لمدة يومين. ويسلط المنتدى في دورته الثانية الضوء على «الاستثمار في سلطنة عمان..الفرص والتحديات» بمشاركة عدد من صناع القرار والمسؤولين والخبراء والمهتمين بالشان الاقتصادي من داخل وخارج السلطنة.

وتناول وزير الشؤون المالية درويش بن اسماعيل البلوشي في كلمة له خلال حفل الافتتاح تقييم اداء الاقتصاد خلال العام الماضي ومؤشرات الاداء للعام الحالي ومعدلات النمو وزيادة الانفاق الانمائي والاجتماعي في الميزانية والانعكاسات الايجابية على بيئة الاستثمار في السلطنة. واستعرض الوزير البلوشي ارتفاع تقديرات خطة التنمية الخمسية الثامنة باكثر من 35 في المئة بالاضافة الى كيفية توظيف الوفورات الناتجة عن زيادة اسعار النفط في استثمارات لضمان الاستدامة. واشار الى ان للارتفاع الحكومي اثرا مباشرا في انتعاش مجمل الانشطة الاقتصادية وازدهار قطاع الاستهلاك ونشاط الاستيراد وارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية. واضاف ان النتائج الأولية تشير الى ان الاقتصاد الوطني حقق في عام 2012 نموا ايجابيا بنسبة 8.3 في المئة متجاوزا نسبة النمو التي كانت مستهدفة في الموازنة وهي سبعة في المئة أما الناتج المحلي غير النفطي فقد حقق نموا بلغ 10.6 في المئة كما انه من المتوقع ان يواصل الاقتصاد الوطني هذا العام اداءه الجيد وذلك بفضل ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية وغير النفطية حيث تقدر نسبة النمو بنحو سبعة في المئة. واوضح ان استقرار السياسات المالية والاقتصادية وتنويع القاعدة الاستثمارية بشقيها الانتاجي والخدمي يكتسبان أهمية بالغة كونهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وفي ضوء ذلك فقد اتخذت الحكومة خطوات عديدة وحثيثة لمراجعة السياسات الاستثمارية وآلية تطويرها وتوسيع الأنشطة الاستثمارية غير الحكومية وتشجيعها في مختلف المجالات.